

المحور السادس : بؤادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة.

1- اكتشاف المنظمة الخاصة:

أمام هذا النشاط المتزايد للمنظمة، حدث ما لم يكن في الحسبان و هو اكتشاف المنظمة الخاصة، حيث تجمع جل المراجع أن السبب يعود لما أطلق عليه بحادثة تبسة و تتمثل مجريات هذه الحادثة، في أنها عملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة على مستوى عمالة قسنطينة و الممثلة في الثلاثي : محمد بوضياف، و محمد العربي بن مهدي، وديدوش مراد، و قد كانت نتيجة عمل تأديبي لأحد المنضمين للمنظمة و الذي بحسب بعض المؤرخين ثبت عليه إفشائه لأسرار نشاطاته داخل المنظمة، لذلك كلفت المنظمة السرية أربعة أشخاص هم بن عودة عمار، بن زعيم، عجمي ابراهيم، و بكوش عبد القادر، حيث قاموا باختطافه لتأديبه، و بما أنه كان يعرف مصيره، تخبط داخل السيارة حتى فقد السائق سيطرته فتحطمت بعد اصطدامها بالشجرة، و نجح بذلك في الهروب و حين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة الفرنسية الاستعمارية وبلغ عن شأن هذه المنظمة .

و بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، قامت فرنسا باستجابات مكثفة استغرقت قرابة الأسبوعين، و عن طريق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب 400 مناضل منهم عدد من المسؤولين المهمين الكبار في مجلس القيادة: بن بلة، و رجيمي جيلالي، و ولد حمودة و بالحاج جيلالي و أحمد محساس، و محمد يوسف، أعراب محمد، و لقد تمكن بعض المسؤولين الأعضاء من مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة و هم بوضياف محمد، بن مهدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد و . قد تم إصدار حكم في حق حوالي 200 مناضل ، و صل إلى حد 10 سنوات سجنًا، و المنع من الإقامة، و الحرمان من الحقوق المدنية، و غرامات بملايين الفرنكات.

• نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة على مسار الحزب :

ارتسم في الحزب موقفان:

الموقف الأول: أنكرت قيادة حزب الشعب الجزائري وجود منظمة خاصة لتجنب الحزب الحل، و اغتنام الإستعمار الفرصة للتكيل به،

الموقف الثاني : التي أيدها الحزب هي الإدعاء من طرف قيادة الحزب أنها مؤامرة استعمارية تهدف إلى تدمير الحركة الوطنية و تتم هذه الخطة بإرسال أوامر

إلى المناضلين المسجونين مع عبد الصمد كيوان، عضو المكتب السياسي و اللجنة المركزية بأن يطلب منهم رجال وع عن اعترافهم وعندما يواجهونهم بالقول لقد اعترفتم، وقلتم بأنكم كنتم منظمين في هذه المنظمة باسم الحركة يكون جوابكم بأن عمليات التعذيب و القهر، هي التي جعلتنا نقول ما قلنا ليس إلا، و إذا لم تصدقونا سلمونا أقوى رجل في الشرطة، مدة 48 ساعة و سوف نحضر لكم وثيقة مكتوبة بيده يعترف فيها بحياة الجزائر و سقوط فرنسا.

وبعد ذلك أعطت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أوامرا بتخزين الأسلحة و حرق الوثائق، و محو كل أثر قد يساعد الإستعمار على التأكد من وجود المنظمة الخاصة بالفعل، و كذا علاقتها العضوية بالحزب. ومن الغريب أن الحزب لم يفكر في تعويض المنظمة بعناصر جديدة من المناضلين، الذين ألقى عليهم القبض، و إنما اتخذت قرارا رسميا يقضي بحل المنظمة نهائيا و لم يكتف الحزب بذلك ، فمنذ 1951 سلك اتجاهات إصلاحية تمثلت في المشاركة في الانتخابات، و إعطاء الأوامر لمناضلي الحزب، لتوزيع الجرائد بطريقة علنية مما يجعل الشرطة الاستعمارية تتعرف عليهم بسهولة ولا تشك بأن المنظمة الخاصة تابعة للحزب ، و قد أصبح المناضلون نتيجة ذلك يتساءلون كيف يصبحون باعة جرائد و هم الذين كانوا يتطلعون للمشاركة في الكفاح المسلح، إلا أن صلابة من بقي من أعضاء المنظمة الخاصة قد تمردوا على هذا القرار و واصلوا العمل بسرية . وكان حدث اكتشاف المنظمة الخاصة وما ترتب عنه من نتائج أحد بوادر تصدع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

2- من المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953 إلى مؤتمر هورنو :1954

لقد بدأت الإنقسامات داخل الحركة أو الحزب تطفوا على السطح بالأخص بعد شهر مارس ،1950 ففي اجتماع اللجنة المركزية لهذا الحزب يوم 18 مارس من نفس السنة، رفض أعضاء اللجنة المركزية صيغة الرئاسة مدى الحياة، و منح حق الفيتو لمصالي، واتفقوا على تأجيل مناقشة التنظيم داخل الحزب إلى اجتماع قادم إلا أن الموضوع الذي خلق انشقاقا واسعا في صفوفه هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها يوم 17 جوان 1951 و قد بدأت الاتصالات بين كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية وجمعية العلماء، بمساع لدى حركة انتصار الحريات الديمقراطية و التي امتدت من جانفي إلى مارس 1951 فمثل الأستاذ بومنجل و دكتور فرانسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان

الجزائري، و العربي التبسي و الشيخ خير الدين جمعية العلماء، و نقل هؤلاء اقتراحا مكتوبا إلى مصالي يتضمن تكثيف النضال السياسي وفق برنامج موحد متفق عليه بينهم والالتزام به ، إلا أن رئيس الحزب ميصالي الحاج لم يقبل بعض هذه الاقتراحات وصرح برأيه لهم في ماي 1951، و اعتبر هذه الإقتراحات مخالفة لبرنامج حزبه، إلا أن هذا القرار كلف انهيار اللجنة المركزية لحزبه التي كانت تريده أن يوافق على الاقتراحات التي قدمتها إليه الأحزاب.

- و جاءت انتخابات 17 جوان ،1951 التي زورتها الإدارة الفرنسية و خسر الحزب المقاعد الخمسة في البرلمان الفرنسي، كما أن اللجنة المركزية للحزب قررت خلال غياب رئيس الحزب و تواجده بفرنسا، أن تشترك مع جمعية العلماء و حزب البيان و الحزب الشيوعي في إنشاء جبهة مشتركة وطنية وذلك في إجتماعها يوم 05 أوت 1951 أطلق عليها إسم الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية والديموقراطية، و عندما علم ميصالي أبدى تحفظاته على هذا الإتفاق .و اعتبره متضاربا مع برنامج حزبه الذي ينص على إنشاء برلمان جزائري مستقل. وفي النصف الثاني من شهر أوت 1951 قام بتعيين بن يوسف بن خدة كأمين عام للحزب، خلفا للسيد حسين لحول الذي كان قد استقال في شهر مارس 1951 و يرجع البعض سبب الخلاف بين حسين لحول و رئيس الحزب لأسباب تخص سوء تفاهم يتعلق بالموارد المالية . فخلفه كما ذكرنا سابقا بن يوسف بن خدة الذي وبعد ذلك قام مصالي الحاج بتأدية فريضة الحج وجولة حول الوطن العربي ومتابعة أشغال دورة الأمم المتحدة وقد كان في الحزب من عارض برنامج جولاته هذه ورأوا أن الظروف الداخلية للحزب لا تسمح بسفر رئيسه وتستوجب بقاءه قرب المناضلين والقيادة إلا أن مصالي قرر القيام بجولته وبعدها عاد إلى الجزائر بوزريعة بالضبط في 11 فيفري 1952 وقرر القيام بجولة في الجزائر، إذ انه كان يرغب في الإتصال بال جماهير وقد نشب خلاف جديد بينه وبين أتباعه حول هذه الجولة ، ذلك أن اعضاء اللجنة المركزية كانوا يخشون الاستفزازات التي قد يتعرض لها ، إلا أن مصالي الحاج انتقل إلى منطقة قسنطينة حيث وجد استقبالا حافلا في انتظاره في كل من الخروب، سوق أهراس، ووادي زناتي، و قسنطينة و شلف و غيرها من المدن، إلا أن السلطات الفرنسية تضايقت من خطبه الثورية و قامت

بإلقاء القبض عليه و نفيه إلى فرنسا وذلك يوم 14 ماي 1952 وبقيت القيادة بيد أعضاء اللجنة المركزية للحزب .

أ. مؤتمر أفريل :1953

لقد وصل الحزب سنة 1953 إلى الإنشقاق بسبب الأزمات الكثيرة التي توالى عليه منذ 1946 مما جعل قواعد الحزب بكاملها تطالب بضرورة عقد مؤتمر لحل كل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها الذي كان مستعدا للانفجار في أية لحظة .فلقد كانت اللجنة المركزية ترغب في عقد مؤتمر للحزب، إلا أن مصالي أجل في مرات عديدة التواريخ المقترحة و أخيرا جرى المؤتمر في أفريل 1953، في جو مشحون بالتوتر و انعدام الثقة، و ظهر ذلك واضحا على وجوه المستمعين من خلال الترسيبات السابقة و الخلافات في الآراء و ، مشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة و موقف القيادة السلبية من مناقليها بالإضافة إلى المواقف و التوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة و أعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى.

•انعكاساته :

أقر تقرير رئيس الحزب من طرف مندوبه مولاي مباح، و بالنسبة للمنظمة الخاصة و كما أكد ذلك المؤرخ محمد تقيّة: بأن المشرفين عن المؤتمر منعوا أعضاءها من حضور أشغاله و ذلك تحت غطاء حجة الأمن و من هؤلاء محمد العربي بن مهيدي الذي أجبر على إرسال رمضان بن عبد المالك مكانه، الذي تحدث عن مصير المنظمة الخاصة و مستقبلها، أما بالنسبة لمصطفى بن بولعيد و رغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنه لم يستطع الإدلاء بأي شيء ، و خلال هذا المؤتمر انتخب مصالي الحاج بالإجماع رئيسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، و عضوا في لجنة الخمسة المكلفة بتعيين أعضاء اللجنة المركزية الجديدة. إلا أن الصعوبات برزت عندما وصل الأمر إلى تعيين أعضاء القيادة و تحديد صلاحيات رئيس الحزب، و في و 04 – 05 جويلية 1953 عين بن خدة بن يوسف أمينا عاما، و رغم أن العلاقات بينه وبين رئيس الحزب ظاهريا كانت عادية، و ذلك أثناء اللقاءين الذين تما بين الرجلين في شهري جويلية و أوت سنة 1953 في منفاه و الخاص

بعرض نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج و تنصيب المسؤولين رسميا من قبل رئيس الحزب، إلا أن الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أن مصالي الحاج لم يكن موافقا البتة على تلك القرارات و أعلن عن رفضها جملة و تفصيلا و ذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر سبتمبر سنة 1953 إذ كشف من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيقي من نتائج المؤتمر الثاني و قراراته، و انتقد بشدة ما أسماه : ب سياسة الإصلاح، التي انتهجتها القيادة الجديدة و طالب صراحة بتفويض كامل السلطات و كان موقف اللجنة المركزية معاكسا تماما لرغبته إذ أعلنت رسميا عن تنصيب بن خدة و في ظل هذا الخلاف رفض بن خدة مواصلة مهامه كأمين عام و قدم استقالته، و لكن رفضتها اللجنة المركزية كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويض كاملا للصلاحيات، و مازاد الطين بلة هو إبعاد أهم مساعدي الأمين العام و أقرب المقربين من مصالي من عضوية المكتب السياسي هما: أحمد مزغنة و ، مولاي مرباح، و اختيار كل من حسين لحول، و عبد الرحمان كيوان مساعدين للأمين العام و كرد على المذكرة التي أرسلها رئيس الحزب في سبتمبر 1953 أرسلت اللجنة المركزية في أكتوبر من نفس السنة، و فدا يتكون من أربعة أعضاء إلى رئيس الحزب مصالي بغية شرح أسباب رفض الطلب الذي قدم لها، إلا أن الوفد لم يتوصل إلى أي نتيجة، أما الجناح العسكري للحزب الذي لم يكن له إلا تمثيل جزئي في اللجنة المركزية و لا تمثيل حقيقي في قيادة الحزب، قد بدأ أعضاءه في أبريل 1953 ينفصلون عن اللجنة المركزية، ويعملون من أجل تشكيل اللجنة الخاصة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) بعزيمة قوية

- الأزمة تخرج إلى العلن:

قام رئيس الحزب بطرح المشكلة على القاعدة في رسالة نشرت في بداية الأمر على مستوى اتحادية الحزب بفرنسا في 27 ديسمبر 1953، ثم عمت لتشمل الجزائر كلها و يعلق عبد السلام بلعيد على هذا بقوله: أن مصالي لم يهضم معارضة اللجنة المركزية له فأراد أن يبرهن على أنه هو الحزب وما عداه لا شيء فإذا قرر أمرا لا يمكن لأي كان أن يعارضه»، فقد قام مصالي الحاج بطرح

الصراع على القاعدة بشكل بسيط حيث في قوله « : نحن راقدون والعالم يتحرك، لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس والمغرب . » فقام أنصاره في الجزائر بتحريف أسباب الصراع بنشرهم ما مفاده أن رئيس الحزب يسعى إلى إعلان العمل المسلح الثوري، و لكن اللجنة المركزية تعرقله في ذلك و. حيث أرسل مصالي مجددا و في الفاتح من جانفي من عام 1954 رسالة جديدة معلنا فيها بأنه يسحب ثقته من كافة أعضاء القيادة، و مجددا طلبه في الحصول على التفويض المطلق ومهددا بإيصال الخلاف إلى القاعدة. وردا على هذه الرسالة اجتمعت اللجنة المركزية من يوم 01 إلى 04 جانفي سنة 1954 لدراسة ما جاء فيها ثم خرجت بوثيقة تضمنت النقاط التالية:

1. التمسك بموقفها الرفض لطلب مصالي الحاج بمنحه سلطات مطلقة.
2. رفضها لقراره القاضي بسحب الثقة من الأمين العام الجديد للحركة.
3. دعوة مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر استثنائي لطرح الخلاف والفصل فيه.

و قد كلف حسين حول بنقل هذه القرارات إلى رئيس الحزب، لكن هذا الأخير رفض استقباله، و كانت تلك هي القطيعة .

هو طرح يستجيب لرغبات المناضلين بما فيهم أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة، في الوقت الذي تتمسك فيه اللجنة المركزية بالنضال السياسي، و أمام تزايد نشاط مصالي و أنصاره، قررت اللجنة المركزية التنازل و تقديم استقالة جماعية ضمنية، و التي اعتبرت تضحية منها بنفسها من أجل إنقاذ الحزب من التصدع . وذلك في اجتماعها المنعقد يوم 28 مارس 1954 إلا أنه ورغم ذلك فإن النزاع لم ينته كان تنازل المركزيين ظاهريا فقط، حيث عقد المركزيون اجتماعا سريا لم يدعوا إليه مساعديه في اللجنة المركزية، وذلك يومي و 22 - 23 ماي سنة 1954، حيث اتخذوا خلاله قرارات منها:

سحب السلطة المطلقة من مصالي الحاج التي منحها إياه اللجنة المركزية، بمقتضى قرارات اجتماعها يومي و 27 28 مارس سنة 1954.

- إنشاء ما سمي باللجنة الدائمة و هي هيئة تضطلع لمهمة إعداد و تنظيم المؤتمر غير العادي الوشيك للحركة.
- تتجاهل اللجنة المركزية وجود صحيفتي الجزائر الحرة وصوت الجزائر باللغة الفرنسية.

- الإشارة إلى ضرورة إبقاء هذه القرارات طي الكتمان إلى أجل غير مسمى: تبعا للظروف ومستجدات الخلاف معه، و سعيًا من اللجنة المركزية لتدارك النهاية المأساوية للحركة، من خلال الموقف المتصلب لرئيسها رغم تنازلها السابق له، عن صلاحياتها وتلبية طلبه القاضي منحه التفويض، عقدت ندوة للإطارات يوم 10 جويلية 1954 بالعاصمة، و ذلك بمقر جمعية الكشافة قدم أثناءها تقرير مفصل عن طبيعة النزاع و توجت بعدة قرارات في محاولة لدأب الصدع و احتواء الخلاف، قبل انفجار الحركة و منها: تشكيل لجنة تختص بتحضير مؤتمر، يجمع ممثلي كل المناضلين في الجزائر وأوروبا و ذلك قبل 03 شهور إقناعه بعدم تنظيم مؤتمره، الذي لا ينتج عنه إلا التفرقة. مع الموافقة على عقد مؤتمر ديموقراطي على أرض الوطن حتى يتمكن جميع المناضلين من حضوره.

- العمل بثتى الوسائل للحفاظ على وحدة الحركة.

- الاتصال بمختلف المناضلين و إقناعهم بعدم استعمال العنف، الذي بدأت بوادره حفاظا على وحدتهم و أختهم. إلا أن المصاليين كانوا آنذاك قد انهوا جميع التريبات لعقد مؤتمرهم .

ب. مؤتمر هرنو ببلجيكا من 14 إلى 16 جويلية 1954 وانعكاساته:

لقد حضره أنصار مصالي، و الذي كان إعلانا رسميا على الانقسام الذي أصبح واقعا. فقد نددوا بأعضاء اللجنة المركزية و الإنحرافات السياسية و الأخطاء الخطيرة التي وقعوا فيها. كما عبر المؤتمر عن كامل ثقته في رئيسه وقدرته على حل مشاكل الحزب ، و لذلك انتخب رئيسا مدى الحياة و أعلن عن فصل مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية من بينهم لحول حسين، و عبد الرحمان كيوان، و محمد يزيد، و ذلك بسبب الإنحرافات و عدم الطاعة و سوء استعمال الأموال و رفض إعادة ممتلكات الحزب، و لماذا انعقد المؤتمر ببلجيكا؟ لأن ليون فيكس المكلف بالمسائل الكولونيالية بإدارة الحزب الشيوعي الفرنسي، رفض تقديم قاعة تابعة لبلديتهم بضواحي باريس لإجراء المؤتمر.

و بذلك جرت الأشغال في جو من التوتر و الحماس لمدة 03 أيام بلا انقطاع، و مثل قسمات الحزب مندوبون كان عددهم أزيد بقليل عن 300 مندوب: من الجزائر، قسنطينة... إلخ، أما الدواوير و المناطق القاسية كالأوراس و جنوب وهران، فقد كانت ضعيفة التمثيل، و أرسلت فيديريالية فرنسا مندوبين إلى هرنو، و سجل التقرير الذي أرسله مصالي

إلى المؤتمر قطيعة نهائية مع اللجنة المركزية، و تبلور في التقرير القلق و الإستياء اللذين نشأ عند المناضلين بسبب التخلي عن الخط الثوري و ، اتهم المركزيين بالمبالغة في تقييم الخلافات و اتباع سياسة انتخابية بلا مبدأ، و تكوين نظرة خاطئة عن التحالفات داخل البلاد و وضعت الحزب في تبعية للحركات الإصلاحية، ورفضهم الكلي في الإلتزام بالكفاح إلى جانب الشعبين التونسي و المغربي، كما اتهم مصالي من خلال هذا المؤتمر : القيادة بأنها خربت إداريا الجهاز السري و هو المنظمة الخاصة إن مواصلة مؤتمر هورنو و تبنيه لبرنامج نجم شمال إفريقيا كان يمثل لحظة هامة، من تاريخ الحركة الوطنية ففي الوقت الذي كان فيه مانديس فرانسيس يوقع على اتفاق جنيف 20- 21 جويلية 1954 ويستعد فيه للمفاوضة حول الاستقلال الذاتي لتونس، فإن مؤتمر هورنو أكد أن الشعب الجزائري عليه أن ينتزع استقلاله في أقرب الآجال عن طريق الكفاح المسلح، المرتبط بحركة الجماهير وفي 17 أوت 1954 كتب العقيد شوان الذي كان يرأس الاستعلامات العامة في مقدمة النشر السياسية المسلمة إلى الحاكم العام ليونارد: إن انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، يبدو نهائيا فقد وقع الانفصال بين الكتلتين ، و لكل واحدة لجنتها المركزية، و هما يتبادلان التهديد بالوصول إلى استعمال الأيدي. إن كتلة مصالي كانت أكثر وأقرب لانشغالات المناضلين، يمكن أن تغلب رغم البراعة السياسية لأنصار لحول و حسب فرحات عباس فإن سبب النزاع القائم داخل الحزب سنة 1954 كان نتيجة للتباين في التفكير و اختلاف أساليب إدارة الحزب، فكان بين اثنين: إما التسيير الجماعي، وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج، إلا أن هذه الأزمة أثارت في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية، وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله و حول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح و قد استمرت هذه الأزمة إلى غاية نوفمبر 1954 وكرست داخل الحزب ثلاث نزعات:

- نزعة أولى: وتمثلت في المناضلين المناصرين لمصالي الحاج والتي طالبت في شهر جويلية 1954 الرئاسة الدائمة لمصالي مدى الحياة، وتحويله جميع السلطات ويدر الحزب ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.
- نزعة ثانية: تضم أنصار اللجنة المركزية، التي قررت أثناء اجتماع عام

انعقد في شهر أوت ، 1954 تعزيز مبدأ التسيير الجماعي كما قررت نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

- **نزعة ثالثة:** التفت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ضمت إطارات المنظمة السياسية والمنظمة الخاصة، و كما يقول فرحات عباس قد أتى داء النزاع بدوائه، وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها.

3- نتائج أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

من أهم نتائج أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل: منظمة جزائرية تأسست يوم 23 مارس 1954 بمبادرة من أعضاء المنظمة الخاصة والمركزيين وتولى رئاستها محمد بوضياف ومن أهدافها:

* العمل على وحدة الحزب والمحافظة على مبادئه الثورية.
* العمل على تجميع إطارات المنظمة الخاصة وإقناعهم بالعمل المسلح.
* الاتصال بقواعد الحركة وإقناعهم بالتزام الحياد أثناء الصراع رغم فشلها في مسعاها التوفيق بين المصالحين والمركزيين، إلا أنها نجحت في تبليغ نداء العمل المسلح، حيث دعت لاجتماع الـ 22 الذي كان في 23 جوان 1954 في أعالي مدينة الجزائر، برئاسة بن بولعيد في منزل الياس دريش بالمدنية، وانبثق عنه تكوين مجلس الثورة ثم التحق بهم محمد بوضياف.

- اجتماع نهاية الشهر الثامن وبداية الشهر التاسع من سنة 1954 طرحت فيه مشاكل التمثيل السياسي للثورة وتعيين أعضاء الوفد الخارجي.
* اجتماع 23 أكتوبر 1954 تم فيه فصل الأمور السابقة.
* إنشاء جبهة التحرير الوطني

* تقسيم البلاد إلى 5 مناطق، وإعداد بيان أول نوفمبر 1954 وتحديد الفاتح من نوفمبر لتفجير الثورة

* تقسيم البلاد: تم تقسيم البلاد إلى 5 مناطق:

- المنطقة الأولى : الأوراس : تحت قيادة مصطفى بن بولعيد.
 - المنطقة الثانية : الشمال القسنطيني : تحت قيادة ديدوش مراد.
 - المنطقة الثالثة : القبائل : تحت قيادة كريم بلقاسم وعمار أو عمران.
 - المنطقة الرابعة : الجزائر العاصمة وما جاورها : تحت قيادة رابح بيطاط.
 - المنطقة الخامسة : وهران : تحت قيادة العربي بن مهيدي.
- وتم تكليف محمد بوضياف بالتنسيق بين المناطق.

الأهداف والأدوار: الهدف الرئيسي للمنظمة هو اشعال فتيل الثورة التحريرية، والتي برمجت أواخر سنة 1954. في 10 أكتوبر، حملت اللجنة الثورية اسم جبهة التحرير الوطني.